# الأساس القانوني لمطالبة دول الخليج بتعويضات عن الاعتداءات الإيرانية

بقلم: فضل عبد الغني ○

تفتح الهجمات العدوانية الإيرانية على دول الخليج، بعد الضربات الأمريكية - الإسرائيلية على إيران في 28 فبراير 2026، باباً قانونياً لا يقلّ أهميةً عن البابين العسكري والسياسي. فحين تُصاب مطارات ومحطّات مياه ومنشآت نفطية وأعيان مدنية في دول أعلنت أنّها ليست طرفاً في النزاع، يبرز السؤال: هل يقتصر الأمر على الإدانة السياسية، أم أن هناك أساسا قانونيا متينا يخوّل هذه الدول المطالبة بجبر الضرر؟

ينتقل الكاتب هنا من مستوى السجال العام إلى مستوى التكييف القانوني الدقيق، بربط الوقائع بحظر استخدام القوة، وقواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئ مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً، ثم يفحص الذرائع التي قد تُثار لتبرير الهجمات، وصولاً إلى العقدة الأصعب: كيف يمكن إنفاذ الحقّ في التعويض أمام التعقيدات القضائية والسياسية القائمة؟

وقد دفعت الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج العربية النزاع الذي تفجّر عقب الضربات الأمريكية - الإسرائيلية على إيران نحو مرحلة إقليمية أكثر اتساعاً وتعقيداً. وفي ظلّ الأضرار التي لحقت بأعيان مدنية وبنية تحتية حيوية، يبرز هنا سؤال التعويض: هل تملك دول الخليج أساساً للمطالبة بالتعويض بموجب القانون الدولي؟

تستند المطالبات القانونية التي قد تتقدّم بها دول الخليج طلباً للتعويض من إيران إلى تلاقي مجموعة من القواعد الراسخة في القانون الدولي، وفي مقدّمتها حظر استخدام القوة المنصوص عليه في المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وإطار مسؤولية الدولة كما صاغته مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام 2001. ويوفّر استهداف إيران للبنية التحتية المدنية في دول الخليج، بما في ذلك المطارات ومحطّات المياه ومصافي النفط، أساساً قانونياً متيناً للمطالبة بجبر كامل للضرر، يشمل الردّ والتعويض والترضية. ولا تكمن الصعوبة الرئيسة في الأساس الموضوعي للمطالبة، بل في بنيتها الإجرائية، خصوصاً في إثبات الاختصاص القضائي، وإنفاذ أيّ حكم يصدر ضدّ دولة لم تقبل الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، ويخضع اقتصادها أصلاً لقيود واسعة بفعل العقوبات.

ويندرج السلوك الإيراني ضمن تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 لعام 1974، الذي يعدّ قصف إقليم دولة أخرى عملاً عدوانياً بموجب المادة 3 (ب) و3 (د). كما تتعارض هذه الهجمات مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني المتعلّقة بالتمييز والتناسب، فضلاً عن قواعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر العرفية ذات الصلة، لأنّ المنشآت المستهدَفة كانت تخدم سكّاناً مدنيين في دول ليست أطرافاً في النزاع المسلّح.

وقد طرحت طهران مبرّرات، لا يصمد أيّ منها أمام الفحص الدقيق: الأول، التذرّع بالدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق، وهو دفع غير قائم قانوناً، لأنّ حقّ الدفاع عن النفس لا يجيز شنّ هجمات على دول لم تشارك في الهجوم المسلّح المدّعى به على إيران، لا سيّما أنّ دول الخليج أعلنت صراحةً قبل اندلاع الحرب أنّ أراضيها لن تُستخدم في شنّ ضربات ضدّها.

يندرج السلوك الإيراني ضمن تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 لعام 1974، الذي يعدّ قصف إقليم دولة أخرى عملاً عدوانياً بموجب المادة 3 (ب) و3 (د).

ويضاف إلى ذلك أنّ ما تحدّث عنه الرئيس الإيراني من اعتذار إلى الدول المجاورة خلال النزاع فيمكن فهمه بوصفه إقراراً ضمنياً بغياب المبرّر القانوني للهجمات، قبل أن يناقض هذا الموقف لاحقاً تصريح رئيس السلطة القضائية باستمرار الضربات.

ويحدّد إطار مسؤولية الدولة، كما صاغته مواد لجنة القانون الدولي، مضمون التعويضات الممكن المطالبة بها. فالمادة 31 تقرّر التزام الدولة المسؤولة بجبر الضرر كاملاً عن الفعل غير المشروع دولياً، بما يشمل صراحة الضررَين المادي والمعنوي. وتبيّن المادة 34 أنّ صور الجبر ثلاث: الردّ، والتعويض، والترضية. ويظلّ المعيار الحاكم هو ما قررته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مصنع تشورزوف بين ألمانيا وبولندا، من أنّ الجبر يجب أن يزيل جميع آثار الفعل غير المشروع وأن يعيد الوضع، قدر الإمكان، إلى ما كان عليه لولا ارتكاب ذلك الفعل. وقد أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد هذا المبدأ في قضية الكونجو الديمقراطية ضدّ أوغندا في مرحلة التعويضات، مع إقرارها بأنّ القدرة المالية للدولة المسؤولة قد تكون عنصراً ذا صلة عند تقدير مقدار التعويض.

ويقتضي الرد، وفق المادة 35، إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الانتهاك. وإذا تعذّر الردّ العيني بالمعنى الحرفي بالنسبة إلى البنية التحتية المدمّرة، فإنّ الالتزام يمتدّ إلى تمويل إعادة البناء الوظيفي الكامل، ويُعدّ هذا بمثابة ما تشير إليه بعض التطبيقات القضائية أحياناً بصيغة التعويض العيني المحدّد. ويشمل هذا تكاليف إعادة إعمار المطارات ومنشآت الغاز والبنية التحتية النفطية على نحو يعيد إليها قدرتها التشغيلية السابقة.

أمّا التعويض، بموجب المادة 36، فيغطّي ما لا يجبره الردّ. وتشمل عناصره تكلفة إعادة البناء المادي، والخسائر الناجمة عن تراجع إنتاج النفط وعائدات التصدير، وهي خسائر يمكن تقديرها بالاستناد إلى معدّلات الإنتاج قبل الهجوم والأسعار السائدة، وكذلك النفقات العسكرية وتكاليف الاستجابة الطارئة خلال الهجمات، فضلاً عن الخسائر التي تكبّدها المستثمرون والمشغّلون من القطاع الخاص في المنشآت المتضرّرة.

كما أنّ معيار مصنع تشورزوف يقتضي، من حيث المبدأ، تعويض الأرباح الفائتة من تاريخ التدمير إلى حين صدور الحكم متى أمكن إثباتها على نحو كاف. وقد اعتمدت محكمة العدل الدولية في قضية الكونجو ضدّ أوغندا منهجية المبلغ الإجمالي بسبب اتساع نطاق الدمار وصعوبة الإثبات التفصيلي، ومنحت 40 مليون دولار عن أضرار الممتلكات وحدها في سياق أضيق بكثير من السياق محلّ البحث هنا.

أما الترضية، وفق المادة 37، فتتناول الضرر الذي لا يكفي لجبره الردّ أو التعويض المالي وحدهما. ويمكن أن تشمل اعتذاراً رسمياً، وإقراراً صريحاً بوقوع الانتهاك، وتأكيدات وضمانات بعدم التكرار، على النحو المتصل أيضاً بالالتزامات الواردة في المادة 30 بشأن الكفّ عن الفعل غير المشروع وتقديم ضمانات بعدم تكراره حيثما كان ذلك مناسباً. ومن ثم أيّ اعتذار صدر عن الرئيس الإيراني، ثم يتناقض لاحقاً مع استمرار الهجمات، لا يفي بالمتطلّبات القانونية للترضية، التي تستلزم موقفاً رسمياً واضحاً ومؤسّسياً. كما أنّ الأضرار المعنوية التي تصيب السكان المدنيين، مثل الخوف والنزوح والأذى النفسي، تظلّ قابلة للجبر بموجب المادة 31.

## الاختصاص القضائي

التحدي الأهم مسألة الاختصاص القضائي، فإيران لم تصدر إعلاناً بقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية وفق المادة 36 (2) من نظامها الأساسي. وتوجد مسارات بديلة، لكنّها جميعاً محدودة. فقد تتيح بعض شروط التسوية الواردة في معاهدات ثنائية أو متعدّدة الأطراف، مثل اتفاقات الطيران المدني أو الشؤون البحرية أو العلاقات القنصلية، منافذ قانونية جزئية.

أمّا الاتفاق الخاص بين الأطراف على عرض النزاع على المحكمة، فيبقى ممكناً من الناحية النظرية، لكنّه يبدو غير واقعي سياسياً في الظروف الراهنة. ومن ثم، الآلية الأجدر عملياً إنشاء لجنة مطالبات خاصّة على غرار لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التي أنشئت عقب غزو العراق الكويت عام 1990. فقد منحت تلك اللجنة، المنشأة بقرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، ما يزيد على 52 مليار دولار من التعويضات، وطوّرت منهجيةً عمليةً لتصنيف المطالبات بحسب أنواعها، وتحديد فئات الخسائر، واعتماد قرائن إثباتية ملائمة، وهي عناصر يمكن تكييفها بصورة مباشرة مع حالة دول الخليج. إنّ صدور قرار بموجب الفصل السابع لإنشاء مثل هذه الآلية، لا سيّما في ظلّ الإدانة الدولية الواسعة لهجمات إيران، يمكن أن يوفّر مساراً أكثر فاعلية. كما أن تجميد الأصول الإيرانية أو تخصيصها لتمويل آلية التعويض يمكن أن يسدّ فجوة الإنفاذ التي يعجز الحكم القضائي التقليدي، المعتمد في النهاية على الامتثال الطوعي، عن معالجتها وحده.

من حيث الإثبات، يمكن إدارة عبء الإثبات وفق المعايير التي اعتمدتها محكمة العدل الدولية حديثاً. ولذلك ينبغي لدول الخليج أن تبدأ بتوثيق الأضرار بصورة منهجية، من خلال صور الأقمار الصناعية، والتقييمات الهندسية، وتحليل الإيرادات المفقودة، وبيانات الوفيات والإصابات، بما يضمن تلبية متطلّبات الإثبات أمام أيّ هيئة قضائية أو شبه قضائية مستقبلية، ويعزّز كذلك موقعها في أيّ مفاوضات سياسية أو دبلوماسية. أمّا خيار التسوية بمبلغ إجمالي عبر المفاوضات الثنائية، فعلى الرغم من أنّه يضحّي بجزء من الدقة القانونية لعناصر المطالبة، قد يوفّر حلاً عملياً، وقد استُخدم بالفعل في عدة منازعات تعويض تاريخية بين الدول.

إن الأساس الموضوعي لمطالبات دول الخليج بالتعويض من إيران لا يواجه عقبةً جديةً على مستوى التكييف القانوني. فالمطالبة مستندة إلى حظر استخدام القوة، وحماية الأعيان المدنية في القانون الدولي الإنساني العرفي، وقواعد مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً.

ويبقى الإشكال الحقيقي في الوسيلة المؤسّسية للفصل في هذه المطالبات وإنفاذها في مواجهة دولة ترفض الخضوع للاختصاص القضائي الإلزامي. وفي هذا السياق، يبدو إنشاء لجنة مطالبات خاصّة بتفويض من مجلس الأمن، مستلهَمةً من سابقة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، هو المسار الأكثر ملاءمة، وإن كان مرهوناً بتوافق سياسي في مجلس الأمن قد يعرقله حقّ النقض (الفيتو).

لا ينبغي لانتظار هذا التوافق أن يعطّل الخطوات التحضيرية. فعلى دول الخليج أن تبادر إلى إنشاء آلية توثيق مشتركة تجمع الأدلة وتصنّفها وفق معايير مقبولة قضائياً، لأنّ تأخّر التوثيق يُضعف القيمة الإثباتية للأدلة ويُعقّد أي مطالبة لاحقة. كما ينبغي لها استكشاف المنافذ القضائية الجزئية المتاحة عبر شروط تسوية النزاعات في معاهدات متعدّدة الأطراف تكون إيران طرفاً فيها، وربط ملفّ التعويضات بمسار العقوبات بحيث يُدرج تخصيص الأصول الإيرانية المجمّدة ضمن شروط أيّ تخفيف مستقبلي لها. إن بناء ملف قانوني وتوثيقي متكامل منذ الآن هو ما يحوّل الحقّ القانوني من حجّة نظرية إلى موقف تفاوضي لا يمكن تجاوزه في أي ترتيب إقليمي مقبل.

○ كاتب وناشط حقوقي من سوريا

# الوعي.. الحصن الذي لا تخترقه أيديولوجيا

بقلم: نبيلة رجب

العقل في الإسلام أساس، لا تفصيل ثانوي. والقرآن الكريم لم يكتف بدعوة الإنسان إلى الإيمان، إنما خاطب عقله مراراً: أفلا تعقلون؟ أفلا تتفكرون؟ وكأن الرسالة منذ البداية واضحة؛ الإيمان الحقيقي يمر عبر العقل، ويقوم على وعي الإنسان بما يؤمن به، ولماذا يؤمن به.

ومع ذلك، ثمة ما هو أصعب من معرفة ما نحمله من أفكار: كيف وصلت إلينا. كم فكرة نحملها اليوم اخترناها فعلاً، وكم فكرة وجدناها جاهزة ولبسناها دون أن نقيسها؟ وإذا وقفنا عند هذه الفكرة، ندرك أن كثيراً مما نحمله لم نختره، وجدناه موضوعاً فينا. وهذا هو جوهر التبعية الفكرية: لا تبدأ بقرار، تبدأ بتسليم صغير نظنه حكمة.

ما يبدو هاجساً فكريا، أثره يمتد من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة. الإنسان الذي يفتقر إلى الوعي بمصدر قناعاته إنسان مكشوف، قابل للتوجيه نحو أي اتجاه، وقابل للإقناع بأي شيء، ما دام الصوت القادم إليه يرتدي لباس اليقين.

الوعي أبعد مدىً من الثقافة، وأبعد من التعليم. فكم من إنسان حمل شهادات وأمضى سنوات في القراءة، وظل يتلقى دون أن يسأل. الوعي هو القدرة على الوقوف أمام الفكرة، أياً كان مصدرها، وسؤالها: من أين جئت؟ وعلى ماذا تقوم؟ ومن يستفيد منك؟

الانقياد وليد هذا الغياب، وله أبواب كثيرة، أخطرها تلك التي تبدو طبيعية ومألوفة. وتبدأ الجماعة في التشكّل حول من يتكلم بثقة، لا حول من يتكلم بحق.

وهذه الأبواب على ثلاثة أنواع: أولها التبعية الاجتماعية، وهي الأهدأ صوتاً والأعمق أثراً. المرء يفعل شيئاً لأن الجميع يفعله، ويورث أبناءه عادات وأفكاراً لم يسأل يوماً من أين جاءت. العرف الاجتماعي سجن من نوع خاص، قضبانه غير مرئية وبابه مفتوح، لكن أحداً لا يخرج.

وإلى جانب هذا الباب الصامت، ثمة باب أعلى صوتاً وأسرع انتشاراً: التبعية الإعلامية، التي باتت في زمن السوشيال ميديا وباءً حقيقيا. المنشور الذي يُعاد تداوله آلاف المرات يكتسب هالة الحقيقة دون أن يمر بأي فحص. كم من خبر كاذب انتشر عبر مجموعات الواتساب وصدّقه الناس لمجرد أن أحد المقربين أرسله. من يتلقى المعلومة دون أن يسأل عن مصدرها ودوافع من نشرها، يصبح ناقلاً للأكاذيب بإخلاص وحسن نية، وهذا أشد خطورة من الكذب المتعمد. وقد جاء في القرآن الكريم: «ولا تقفُ ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً»، تكاد الآية أن تكون وصفاً لحالنا اليوم.

غير أن أشد هذه الأبواب خطرا ما يأتي مُلبَّساً بالفضيلة: التبعية الدينية. وعبر التاريخ، حين يتحول الدين إلى تبعية، يصبح السؤال تهمة والصمت فضيلة. والثابت أن الإسلام بنى دعوته على العقل قبل أي شيء آخر، فكلمة «عقل» ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم تسعاً وأربعين مرة، وكلمة «تفكّر» ثماني عشرة مرة، وكأن الوحي يقرع باب العقل قبل أن يطلب التسليم. ترجم علماء الإسلام هذا المعنى إلى منهج؛ فالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قال في نهج البلاغة: «العقل صاحب جيش الرحمن، والهوى قائد جيش الشيطان»، وقال أيضاً: «على قدر العقل يكون الدين». والإمام الشافعي قال: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب». الإيمان الحقيقي أرسخ من أن يرتجف أمام سؤال.

على اختلافها وتنوعها، ما يجمع هذه الأنواع الثلاثة شيء واحد: غياب السؤال. وهذا الغياب هو ما تبحث عنه الفكرة المنحرفة، فهي تجد طريقها في العقل الذي لم يتعلم المساءلة، وتتكسر أمام العقل الذي تعلّمها. ولهذا كان أخطر ما يُفعل بأي مجتمع أن يعلّم أبناءه الحفظ دون الفهم، والولاء للشخص قبل محاكمة الفكرة.

المجتمعات التي نجحت في تحصين نفسها من التطرف فعلت ذلك بمنح أبنائها شيئاً يتجاوز القوانين: وهو القدرة على أن يقول أحدهم «لماذا؟» ويتلقى إجابةً لا تهديداً. هذه القدرة هي الحصن الذي تعجز عن اختراقه أيديولوجيا، والخطاب الذي يصطدم بها يتكسر قبل أن يصل.

والرهان الحقيقي اليوم على ما نزرعه في الجيل القادم. الطفل الذي يُعلَّم أن السؤال فضيلة، يكبر إنساناً يصعب استخدامه. والطفل الذي يُعلَم أن السؤال جريمة، يكبر فريسةً جاهزة لأي فكرة توضع في يده. الوعي لا يأتي بقرار، يُغرس في الطفل قبل أن يكبر، ويحتاج جيلاً كاملاً من الصبر حتى يؤتي ثماره. وما نختاره اليوم في طريقة تعليم أبنائنا، سيقرر غداً إن كانت بلادنا تُنتج مواطنين يفكرون، أم أتباعاً ينتظرون من يفكر عنهم.

الوعي ضرورة وطنية قبل أن يكون رفاهية فكرية. المواطن الواعي لا يُستغَل، ولا يُضلَّل، ولا يُحرَض، لأنه يعرف من أين تأتيه الأفكار وإلى أين تريد أخذه. وبلد يمتلئ بمواطنين كهؤلاء تضيق فيه المساحة أمام كل من يتاجر باليقين على حساب الحقيقة، ويصبح الانقياد الأعمى ظاهرة يرفضها المجتمع من داخله، قبل أن يضطر أي قانون لرفضها من خارجه.

الوعي أمانة، من أداها حمى دينه وحمى نفسه ووطنه.

rajabnabeela@gmail.com

# إلى متى تستمر لعبة الشد والجذب في المفاوضات الأمريكية الإيرانية؟

بقلم: د. نبيل العسومي

منذ وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية قبل بضعة أسابيع وبدء المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين بوساطة باكستانية وجدنا أنفسنا ندور في حلقة مفرغة في يوم نفرح بعلامات تؤشر إلى انتهاء هذا الصراع والاتجاه إلى السلام ولكن في اليوم التالي تظهر مؤشرات معاكسة تماما تظهر بأن الحرب قد تعود في أي وقت.

وبين هذا المد والجزر ولعبة الشد والجذب بين الطرفين يعيش العالم على وقع حرب باردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يدفع ثمنها العالم كله اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وهنا تكمن المشكلة فلا حرب شاملة ولا سلام قريب.

إن الصراع الأمريكي الإيراني بطبيعته الحالية هو صراع معقد وتصعيد واسع النطاق في بعض الأحيان من الطرفين تتخلله ضربات عسكرية ويشهد في المقابل بعض فترات الهدوء والتصريحات المبشرة بإمكانية الوصول إلى حل تفاوضي يجعل عودة هذه الحرب مستحيلة.

ولكن هذا الوضع المتأزم بين الجانبين يجعل من الصعب استشراف آفاق هذا الصراع بناء على ما نراه ونلمسه من التصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي لكلا البلدين ويمكن هنا أن نتوقف عند ثلاث نقاط أساسية في محاولة لفهم هذا الصراع واستشراف مستقبله:

أولا: ما يتعلق بموازين القوى بين الطرفين فلا شك هنا أن التفوق العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يتجاوز بكثير جدا القدرات العسكرية الإيرانية ولكن من الواضح خلال الأشهر الماضية من الحرب والمفاوضات أن الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في عملية سحق إيران عسكريا بشكل كامل بالرغم من إنها قادرة على ذلك لأنها ربما لا تريد أن تتحول إيران إلى حالة فوضى كتلك التي حدثت في العراق عام 2003.

وفي هذا الجانب الآخر، أيضا نلاحظ أن إيران تستخدم الابتزاز من خلال غلق مضيق هرمز وتفخخه، وتستخدم الأساليب الانتهازية للأذرع والعصابات المسلحة التي تديرها إيران عبر شبكاتها الواسعة في لبنان والعراق واليمن دون الدخول المباشر والكامل في مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها ستخسر مثل هذه المواجهة عسكريا وهذا يجعلها تلعب بالورقة الاقتصادية إضافة إلى ورقة الطاقة من خلال إغلاق مضيق هرمز وتعطيلها الجزء الأكبر من إمدادات النفط المتجهة نحو العالم وهذه وسيلة ضغط استراتيجية تجعل من الحرب باهظة الثمن ليس للولايات المتحدة الأمريكية فقط بل لدول المنطقة والعالم كله.

ثانيا: يتعلق بالانقسامات في المواقف السياسية الداخلية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية من نقاش وتجاذب وصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين وتتعرض إدارة الرئيس ترامب منذ فترة إلى ضغوط كبيرة من المعارضة الديمقراطية التي تحذر من الوقوع في مستنقع صراع عسكري طويل المدى وتأثيره الكبير في الداخل الأمريكي كما تواجه هذه الإدارة ضغوطا شعبية متزايدة خاصة ما تثيره الصحافة الأمريكية بأن ما قام به الرئيس ترامب هو أقرب إلى المغامرة العسكرية من دون خطة خروج واضحة تحقق النصر الحاسم للولايات المتحدة الأمريكية التي تحتاج إلى هذا النصر قبل الخروج من المعركة لأن هذا النصر سيكون منقوصا وسيحسب لصالح الجانب الإيراني.

وعلى الجانب الآخر ، فإن نفس المشكلة موجودة أيضا في الداخل الإيراني حاليا فإن الساسة والعسكريين ومجمل الشعب الإيراني منقسمون بين من يتحدث عن الصمود ومواصلة هذه الحرب لإلحاق الهزيمة «بالشيطان الأكبر» ومن يدعو إلى التفاوض وحل سياسي لإنقاذ إيران من هذه الحرب المدمرة وإنقاذ النظام أيضا وتخفيف الضغوط على الشعب الإيراني الذي يعاني الأمرين من نتائج هذه الحرب والخوف من استمراريتها إضافة إلى النتائج الكارثية التي تتسبب فيها مواصلة هذه الحرب من خسارة للمواطن الإيراني واقتصاد البلاد والتي تقدر بحوالي 500 مليون دولار يوميا حسب المصادر الأمريكية.

ثالثا: الآفاق والسيناريوهات المستقبلية لهذه المواجهة وفي ظل الوضع الراهن المتسم بالجمود العسكري والسياسي تؤكد التحليلات الجادة لهذا الوضع بأن هنالك 3 احتمالات:

الأول: نجاح الحل التفاوضي الذي يجري حاليا بوساطة باكستانية كما أسلفنا من خلال الضغط الاقتصادي المتبادل وتشجيع معظم الدول على إنهاء هذه المواجهة من خلال إبرام اتفاق ينهي هذه الحرب ويضع حدا للطموح الإيراني في الحصول على سلاح نووي والحد من تدخلها في شؤون دول الإقليم.

الثاني: يرتبط بإمكانية استمرار الوضع الحالي القائم على استنزاف الطرفين في ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية التراجع من ناحية وعدم رغبتها في دحول حرب شاملة مرة أخرى وفي ظل استمرار إيران في الدعاية الجوفاء حول قدرتها وصمودها للوصول إلى حل يظهر بأنها غير مهزومة.

الثالث: إمكانية العودة إلى الحرب الشاملة إذا ما فشلت كل هذه الجهود وهذه الحرب إذا ما وقعت سوف تدمر إيران تدميرا شاملا ويؤدي إلى تفككها مثلما حدث للعراق في عام 2003 وربما إلى الأسوأ.

# متى يتعافى الحزب الديمقراطي الأمريكي من هزيمته الانتخابية؟

بقلم: د. جيمس زغبي ○

قام رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية كين مارتن بنشر «تشريح» غير مكتمل لانتخابات عام 2024، الأمر الذي أثار جدلا واسعا وخلّف ردود أفعال عديدة لا تزال تتفاعل حتى اليوم.

أود بداية أن أشير إلى أنني لا أحسد كين مارتن على المأزق الذي وجد نفسه فيه. فقد وعد بتقديم دراسة معمقة لما حدث من أخطاء في عام 2024 والدروس التي يمكن للحزب استخلاصها من هذه الأخطاء.

وبناء عليه، فقد أصدر تلطيفا بإجراء الدراسة لكنه لم يتلق مسودة حتى نهاية عام 2025، غير أن ما تلقاه كان كارثة حقيقية. فقد كان التقرير غير مكتمل بشكل مؤسف، وضعيف المصادر، ومزيج من المعلومات والبيانات من دون توجيه أو استنتاجات أو توصيات قابلة للتنفيذ.

ونظراً لأن الديمقراطيين قد حققوا بالفعل سلسلة من الانتصارات المهمة في عام 2025 وكانوا يستعدون لانتخابات التجديد النصفي الحاسمة للكونغرس، والمزمع إجراؤها في شهر نوفمبر من سنة 2026، فقد قرر كين مارتن عدم إكمال الدراسة أو نشرها.

كان ذلك القرار في تلك المرحلة سليماً، حيث إن نشر الدراسة لم يكن ليحقق أي فائدة بالتزامن مع موسم انتخابات عام 2026، مما كان سيصرف الانتباه عن مساعدة الديمقراطيين على السيطرة على الكونغرس.

أدى ذلك القرار إلى بروز تيارين فكريين متباينين، أحدهما أيديولوجي، يتستر وراء قناع المبادئ، متسائلاً: «ما الذي تخفونه؟» بينما يدّعي معرفة الإجابة. أما التيار الثاني فقد كان عملياً: «نعرف سبب خسارتنا، والآن نفوز في الانتخابات، فلماذا نُعيد فتح الملفات القديمة؟».

أعترف شخصيا بانتمائي إلى الفريق الثاني. فقد أجريتُ عدداً من المقابلات الصحفية المعمقة حول انتخابات عام 2024، وأجريتُ استطلاعات رأي ومقابلات خاصة بي، وكتبتُ باستفاضة عن أسباب خسارة الديمقراطيين. وكما فعل كثيرون غيري، شعرتُ وكأنّ عملية تشريح (أو بالأحرى، عمليات تشريح) قد أُجريت.

وبالتالي فإن ما كنا نعرفه كان واضحاً: كان ينبغي على الرئيس جو بايدن أن يتنحى في وقت سابق ليمنح الديمقراطيين الوقت الكافي لإعادة تنظيم صفوفهم وربما إجراء انتخابات تمهيدية مصغرة؛ وكانت فئة المستشارين السياسيين الذين يديرون حملة كمالا هاريس منفصلة عن الناخبين، ومتجنبة للمخاطر، وغير مبدعة، وأكثر اهتماماً باستخدام الحملة للحصول على عقود إعلانية مربحة بدلاً من التواصل المباشر مع الناخبين.

كان أحد النتائج الجانبية لهذه الإخفاقات هو عدم قدرة المستشارين على فهم عدد الناخبين - الشباب، والأشخاص الملونين، والتقدميين، بالإضافة إلى العرب والمسلمين - الذين أصيبوا بالإحباط بسبب تغاضي الرئيس بايدن عن الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة ودعم الحكومة الإسرائيلية.

كما فشل المستشارون في فهم ومعالجة قلق الطبقة العاملة والناخبين في الأرياف في ولايات بنسلفانيا وأوهايو وميشيغان وويسكونسن.

وبدلاً من التركيز على هذه الفئات، أهدرت الحملة أياماً وموارد في استمالة ليز تشيني التي اعتقدوا أنها ستفوز بدعم النساء الجمهوريات المعتدلات من الضواحي (كما لو كان ذلك ممكناً).

وبعد إتمام جزء كبير من هذا التحليل، لم تكن هناك حاجة إلى إجراء عملية تشريح أخرى للجثة. ومع ذلك، تصاعد الضغط على كين مارتن لنشر الدراسة. ومع تنامي أصوات المنتقدين، وجد كين مارتن نفسه أمام خيار لا مفر منه: «سيُدان سواء فعل أم لم يفعل».

وسعى إلى إسكات المنتقدين، وافق كين مارتن على مضض على نشر المسودة مع بعض التحفظات، مشيراً إلى أنه: قد تسلمها متأخراً جداً؛ وأنها لم تستوف معاييره، وأنها كانت ستستغرق وقتاً طويلاً جداً لإنجازها؛ وأنه لا يوافق على محتوياتها أو ما تم حذفه منها.

وبما أن أشد المنتقدين كانوا من زملائه الديمقراطيين، فقد افترض كين مارتن أن النيات الحسنة ستسود وأن الانتقادات ستخف حدتها، إلا أن أشد المنتقدين لم يكونوا مهتمين في الواقع بتصحيح السياسات أو التوجهات السياسية للانتخابات المقبلة، ولا بتعزيز موقف مؤيد للفلسطينيين داخل الحزب الديمقراطي. فكل ما أرادوه هو الإطاحة بكين مارتن والاستيلاء، ولذلك استمر انتقادهم، إلى جانب المطالبات باستقالة مارتن.

وقد عارض عديد من النقاد البارزين ترشحه في المقام الأول، فيما كان آخرون من «طبقة المستشارين» - وهم العاملون الذين يكسبون أموالهم من إدارة الحملات الانتخابية - وقد انزعجوا من قيام كين مارتن بتحويل أموال الحزب الديمقراطي منهم إلى الأحزاب المحلية كجزء من استراتيجيته لإعادة بناء الحزب من القاعدة إلى القمة.

كان آخرون من المتبرعين الذين يفضلون الوضع الراهن القائم على التوجيه من أعلى إلى أسفل على نهج كين مارتن في تمكين الولايات وأعضاء الحزب والديمقراطيين على مستوى القاعدة الشعبية. وأخيرًا، كان بعضهم من العاملين في عهد الرئيس باراك أوباما، الذين لم يكونوا ملتزمين أبدًا ببناء الحزب ورأوا في ذلك فرصة لزيادة التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي.

وحتى الآن، وفي ضوء هذه الأحداث المتنامية، استمر أعضاء اللجنة الوطنية الديمقراطية في دعم كين مارتن. فهم يعلمون أنه لم يكن مسؤولاً عن كارثة انتخابات 2024. ورغم أنهم قد ينتقدون طريقة التعامل مع نشر نتائج الدراسة «التشريح»، إلا أنهم يؤيدون نهجه في بناء الحزب.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي